مجلة الواحات للبحوث والدراسات
ELWAHAT Journal for Research and Studies
Available online at :https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/2
المجلد 16 العدد1 (2023): 316– 333 ISSN : 1112 -7163 E-ISSN: 2588-1892

الحدود الجزائرية المغربية من معاهدة لالا مغنية 1845الى بروتوكول 1901

The Algerian-Moroccan border from the Treaty of Lalla Maghnia 1845 AD to the Protocol of 1901 AD

سعاد بلغازي[1]،محمد برشان[2]

1- جامعة طاهري محمد بشار، مخبر دراسات شمال إفريقيا،كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية
souad.belghazi@univ-bechar.dz

2- جامعة طاهري محمد بشار، مخبر دراسات شمال إفريقيا،كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
medberchane08@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2023/02/20 تاريخ القبول: 2023/06/03 تاريخ النشر : 2023/06/07

ملخص:

شكّلت مسألة الحدود الجزائرية المغربية بداية من 1845 م أحد أهَّم الدراسات التَّاريخية المعاصرة، باعتبارها محطة بارزة جسَّدت انتهاكات ترابية دعمتها الإدارة الاستعمارية وفق سياسة البروتوكولات التي تحفظ مصالحها وهذا ما ترتب عنه صدامات جزائرية مغربية خلقت بدورها أزمة حدودية بين البلدين.

كلمات دالة : حدود، اتفاقية لالا مغنية، بروتوكول 1901، الجزائر، المغرب.

Abstract:

The issue of the Algerian-Moroccan border, beginning in 1845, was one of the most important contemporary historical studies, as it was a prominent station that embodied soil violations supported by the colonial administration in accordance with the policy of protocols that preserved its interests. This resulted in Algerian-Moroccan clashes that in turn created a border crisis between the two countries.

Key words: Borders; Lalla Maghnia agreement; Protocol1901 ; Algeria; Marocco.

المؤلف المرسل: سعاد بلغازي: souad.belghazi@univ-bechar.dz

مقدمة:

لقد حاولت السلطة الفرنسية منذ أن وطأت أقدامها منطقة المغرب العربي إلى قطع صلة الترابط الاجتماعي والجغرافي والسياسي والحضاري بين شعوب هذه المناطق مستهدفة في ذلك مواقع المستعمرات الإستراتيجية مثل الجزائر التي تتوسط كلا من تونس والمغرب الأقصى. هذا الأخير الذي شهد بفعْل التّحولات السياسية والاجتماعية التي قادتها كلا من المقاومات الشعبية الجزائرية والمغربية ضدَ المستعمر الفرنسي المشترك على طول المناطق الحدودية الصحراوية بين البلدين، والمتمثلة خاصة في الجنوب الوهراني آنذاك إلى إفراز علاقات جديدة بينهما. وذلك وفق الظروف التي عايشها كلا من المغرب والجزائر والتي تَمحورت حول التَفّوق النسبي العسكري الفرنسي في معركة أيسلي 1844م، والتي أفرزت واقعا جديدا في تسيير علاقات الجَوار بين البلدين بداية من توقيع معاهدة لالا مغنية 1845 م لتدعمها السلطة الفرنسية بالبروتوكول 1901م وملحقه 1902 م مما جعل هذه المسألة مصدرا لكثير من اللَغط السياسي الغير مُؤسّس على حُجج وبراهين علمية تاريخَية خاصة في ظل بقاء أصوات مغربية ولو خافتة تنادي بأطروحة الحق التاريخي.

من خلال هذا المقال سأحاول الإجابة على بعض الأسئلة المرتبطة بمحور الموضوع ونَلخصها فيما يلي :

ماهي الظروف التي جاءت فيها اتفاقية لالا مغنية 1845م ؟ وهل عكست بنودها الحدود الحقيقية للجزائر؟ لماذا تم تدعيمها ببروتوكول 1901م؟وما تأثير ذلك على القبائل المتاخمة للحدود بين البلدين خصوصا في الجنوب الوهراني الذي أُستثني من تلك الاتفاقية؟.

1– ظروف نشأة مسألة الحدود بين الجزائر والمغرب قبل 1845م.

1.1. الداخلية:

إبان الغزو الفرنسي للجزائر وفي ظل الأجواء التي واكبته من سقوط السلطة المركزية واختلال عرى الدولة وبحث سكان الغرب الجزائري عن سلطة يخوضون تحت رايتها الجهاد ضد فرنسا. استغل المغاربة الوضع مُجتازين بذلك خط ملوية كما وصلوا إلى تلمسان وتحت الضغط الدبلوماسي العسكري من طرف فرنسا اعتبروا وادي تافنة الحدود وليست ملوية. (**شويتام ارزقي، 1992، ص 121**).

هذا التغيير الذي ارتبط بدافع السيادة يجعل دراسة مسألة تطور الحدود الجزائرية المغربية في هذه الفترة يحتاج إلى التمحيص والاستقصاء خاصة بعد ولُوج العنصر الدّخيل والمتمثل في

الاستعمار وما يحمله من مشاريع إصلاحية في ظاهرها وانفصالية في باطنها وهذا ما يظهر جلّيا في معظم الكتابات التاريخية التي أَرجعت العلاقات بين الجزائر والمغرب منذ البدايات الأولى لاحتلال الجزائر تذبذبا بين التضامن والتصادم في عدة مجالات، ومازالت تلقي بظلالها إلى اليوم، مرتبطة بمسالة الحدود التي راحت تروج وتدعم مشروع أحقية الانفصال، رغم التقارب الجغرافي ليمتد إلى الروابط الاقتصادية والاجتماعية والدينية. و في هذا الصدد وجدت كتابات مختلفة حول موقف المغرب من احتلال الجزائر بين الدعم و المساندة وبين الطّمع والضم التي مارستها السلطة المغربية في فترات سابقة. إلا أنني حاولت الاستنباط للفصل في الموضوع قدر الإمكانيات العلمية والمراجع المتوفرة حيث ما هو مؤكد أن المجتمع المغربي والجزائري كانا مجتمعا واحداً بحكم الروابط المتعارف عليها لكن الحفاظ على السيادة و استقرار نظام الحكم في المنطقة هو الذي جعل العلاقات تُحركها دوافع الحكام والرعية حفاظًا على ملكهم.

وهذا ما صرح به الجنرال **كلوزيل (Clauzel)**[1] : "لي أّدلة تجعلني اعتقد بأنَ المغرب كان يشجع مشروع مولاي علي وذلك إما بسبب الإشاعات التي روجت لها بعض الوكلاء الأجانب حول احتمال أن القوات الفرنسية ستغادر الجزائر أو الاعتقاد أن الحكومة الفرنسية لا تولي اهتماما بانتهاك الأراضي الجزائرية". مع بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر بدأت بوادر النضال ضد الاستعمار على شكل مقاومات شعبية تقودها أعيان المنطقة في مختلف ربوع الوطن التي أخذت طابعاً خاصا على حسب الموقع الاستراتيجي لكل منطقة، في حين أن الغرب الجزائري كانت يشهد تصادما منذ التواجد العثماني بالجزائر. انطلاقا من العداء المغربي العثماني ما جعل الحدود الغربية للجزائر والشرقية للمغرب تشهد حالة لا استقرار خاصة بعد استنجاد أعيان وهران بالسلطان المغربي وهذا بعدما رفض الشيخ محي الدين والد الأمير عبد القادر تولي الحكم بحجة كبر سنه وعليه تم تعيين أبي الحسن ابن علي ابن سليمان ابن عم السلطان المغربي على ولاية الجزائر متخذًا تلمسان عاصمة له، ما جعل السلطات الفرنسية تتوعد باحتلال المغرب الأقصى تحت طائلة من تهديدات مما دفع السلطان المغربي بسحب جنوده المغاربة وأميرهم إلى المغرب وعليه إنَّ سحب السلطات الفرنسية للدعم المغربي من الجزائر هو نتيجة خوف فرنسا من التوسع المغربي في جزائر باتجاه الحدود الغربية واعتمادا على نّص معاهدة الاستسلام، لذلك أقبل السلطان المغربي على ضم الأقاليم والمدن الجزائرية فكان طلب كلوزيل للسلطان المغربي هو سحب قواته من الأراضي الجزائرية. كما تلقى في نفس الوقت **الجنرال دارمريمون**[2] الأمر باحتلال ميناء المرسى

الكبير الذي احتله بدون مقاومة تذكر يوم1830/12/11م كما قام باحتلال معظم الحصون المحيطة بالمدينة مما أدى إلى هجرة معظم سكان وهران نحو تلمسان وضواحيها، ما جعل حاكم وهران الباي حسن يطلب الأمان والاستسلام. **(مياسي ابرهيم، 1996، ص337– ص338)**

وفي خضم هذه الأحداث قام مولاي علي صحبة القائد إدريس بجولة حول أحواز تلمسان لإخضاع القبائل العربية والأمازيغية لسيادة السلطان المغربي، ما دعم هذا هو إسراع كل من الشيخ محي الدين وابنه عبد القادر ورؤساء بني هاشم وبني عامر وغيرهم بالإعلان عن ولائهم وتم اعتماد ذكر اسم السلطان المغربي في خطبة الجمعة وعبر جميع المساجد، هذا ما جعل المواقف تتطور بين الفرنسيين خاصة بعد احتلالهم لوهران وبين السلطان المغربي فرجعت الجزائر إلى ما كانت عليه من الفوضى والاضطرابات ما أحدث فراغ سياسي، حينها ألّح المرابطون والأعيان ورؤساء القبائل على محي الدين بقبول الإمارة فتنازل على ذلك لابنه عبد القادر الذي أصبح أميرا للبلاد بعد مبايعته الشرعية والشرقية، ما يجعلنا نستنتج انّه وفي ظل هذه الظروف لا توجد منازعات على الحدود أو مشاكل بين السلطان المغربي عبد الرحمان والسلطة الجديدة بالجزائر. فهل يمكن للظروف الجديدة أن تغير هذه العلاقة بمشاريع استعمارية؟

في ظل هذا التعاون والانسجام المغربي مع قضية الجزائر والذي تجسد في دعم ومساندة المغرب للأمير عبد القادر حيث أصبحت كقاعدة خلفية لمقاومته في جهة الغرب الجزائري لكن ما حول أنظار الفرنسيين لمراقبة الأجزاء التي ينطلق منها الأمير عبد القادر في ظل تحقيقه لانتصارات موالية بهذه المناطق التي ظلت غير محددة بحكم التقارب الكامل بين المغرب والجزائر لذلك بدأت تظهر بوادر مصطلح الحدود وتحديد المناطق في أواخر شهر ماي 1844م. ومع تواصل الضغط الفرنسي على المغرب لسحب جيوشه من تلمسان ودعمه للأمير عبد القادر جعلت القبائل المغربية أكثر تعلقا به خاصة في ظل التهديدات الخارجية وتراجع المقاومة الجزائرية بعد أن فقدت معظم قواعدها في الداخل فكان لزاما على المغرب وضع تحالف لحماية الحدود الشرقية والغربية لهما. وهذا ما استصعبه السلطان المغربي عبد الرحمان بحجة أولويات الدولة ما دفع بالأمير إلى وضع استراتيجيات جديدة متمثلة في الاعتماد على دعم القبائل المغربية على الحدود وإعلان الجهاد ضد التواجد الفرنسي في مناطقه الحدودية بداية من تلمسان ليحرك ضمير السلطان المغربي وما زاد هذا الوضع تأججا هو بناء القوات الفرنسية معقلاً على منطقة لالا مغنية في مكان المقدسات طالما اعتبرتها السلطة المغربية جزءا من حضاراتها الإسلامية لتتوالى ظروف الجهاد ضمن

رسائل و تقارير الجنرالات التي كانت تُقيّم الوضع و منها رسالة الجنرال **بيدو** (**Bedeau**) من الجنوب الغربي للجزائر إلى الجنرال **لاموريسيير** (**Lamoricière**)[3] **و التي** تتضمن الشكوى من الوضع الذي يمنعه من مطاردة المقاومة الجزائرية وتعقبها إلى المغرب الأقصى حيث اقترح ضرورة توجيه إنذار إلى المغرب ثم القيام بالهجوم عبر الحدود إذ لم يكن الإنذار إيجابي. (**إسماعيل العربي، 1992، ص 271**)

2.1. الخارجية:

إنَّ المواقف الخارجية حرّكت الموقف الفرنسي لوضع حد للأطمع البريطانية التي كان يبدو عليها الاستعداد للتدخل في وضع المغرب. و في إجراء غير مسبَوق أقام الفرنسيون مراكز عسكرية على الحدود كما تم إنشاء نقاط مراقبة تنفيذا لمشروع وزارة الحرب بحجة تسهيل إخضاع رعاياها (**Henri Garrot, 1910, p. 56**) ما دفع قبائل الحدود على المنطقة بإطلاق النار على المعسكرات الفرنسية انتهت بانسحابهم من وجدة، وهنا بدأت أروقة المراسلات والرسائل ومعاهدات واتفاقيات لرسم الحدود بين البلدين. منها رسالة بيجو إلى قنصل فرنسا بطنجة ليطلب منه الاتصال بالسلطان المغربي ويعرض عليه رغبة فرنسا بالتفاوض معه عن طريق احد أتباعه في هذه المسألة خاصة بعدما أصبحت المغرب قاعدة خلفية لمقاومة الأمير عبد القادر هذا من جهة ومن جهة أخرى ازداد ضغط الإسبان على المغرب بعد حادثة إعدام الدبلوماسي فكتور دار مريمون في يناير 1844م. (**Georges Yver, 1910, p. 56**)

إنَّ هذه المشاكل القائمة بين فرنسا والمغرب وتهديدات اسبانيا دفع بالمغرب إلى الإعلان عن الجهاد فبدأت بوادره في صيف 1844م بين الجيش المغربي والفرنسي التي انتهت بواقعة إيسلي 1844م التي انتصرت فيها الجيوش الفرنسية يوم 14 أوت 1844م بقيادة **المارشال بيجو** حيث انسحبت الجيوش المغربية بقيادة السلطان المغربي عبد الرحمان الى مدينة تازا. (**إسماعيل العربي، 1992، ص 273**)

وبهذا دخلت المغرب مرحلة جديدة من تاريخها فقدت فيها عزتها واستقلالها وفرضت عليها فرنسا شروط للمفاوضات، ونتيجة لهذا الموقف تم توقيع معاهدة طنجة 1844/09/10م جاء فيها عدة بنود ما يهمنا فيها هو بند الحدود الذي جاء كالتالي "إننا نرغب في أن تكون لنا نفس الحدود التي كانت للأتراك ثم لعبد القادر من بعدهم أننا لا نريد أن نأخذ شيئا منكم ولكن يجب أن نضمن أن لا تؤووا الأمير عبد القادر بعد الآن وانْ لا تمنحوه المساعدة أبدا أو التأييد

لان عملا كهذا ليس من الصداقة الحقّة، إننا نطلب منكم أن تُحاصروا دائرة الأمير عبد القادر وكبار مساعديه على الحدود وسنشجع تجارتكم وسنكون في صالح حكومة مولاي عبد الرحمان بقدر ما نستطيع "وهنا يشير إلى إبقاء الحدود مابين أملاك فرنسا والمغرب على الوضع الذي كان معترفًا به على العهد العثماني وتأجيل ترسيم الحد النهائي باتفاقية خاصة إلى ما بعد إجراء المعاينات والأبحاث على الميدان، (**تشرشل شارل هنري، 1974، ص 223**) وهذا بين ممثل الوفد الفرنسي **دور دي نيو Doré De Nion** و الدوق دي قلوكبورغ **De Gluckober** و الدكتور وارني **warnier** أما ممثل السلطان المغربي هو الباشا بوسلهام بن علي[4] عامل طنجة حيث تضمنت ثمانية شروط. و الملاحظ في الأمر أن مسألة الحدود بين الجزائر والمغرب لم يتم طرحها بعد معركة ايسلي بشكل واضح وإنما رغبة فرنسا في استمرار التوتّر بين البلدين لإطالة الأزمة وبداية التوسع في الأروقة الجغرافية للمغرب.

ودليل على هذا أن فرنسا لم تتوسع في الأراضي المغربية مع بداية الاحتلال رغم قدرتها على ذلك ما يفسر هذا هو البند الخامس من معاهدة طنجة واستغلال ما جاء فيه خاصة تلك التي تخص قبائل المنطقة المتواجدة على الحدود لأن تحديد ذلك يعتبر مساسا بسيادته، بعدما أيقنوا أن سلطان المغرب لا يهتم لمصالح قبائل المنطقة إلّا في جمع الضرائب وهذا ما يعكس تَنصُّل المخزن المغربي في مناطق كان يدعي أنها امتدادا طبيعيا وجزءا لا يتجزأ من أرضه. كما أنَّ نية فرنسا للمغرب في عدم التوسع داخل توات ومنطقة الساورة لكي يضمنوا التزامه بالشروط التي قطعوها مع ا لمغرب ضد الأمير، وما أجَّجَّ هذا الوضع يذكر شارل أندري جوليان "إنَّ الأمير حاول إقحام المغرب في حرب بمحاولته شن حملة تأديبية على بعض القبائل الجزائرية من جهة تلمسان التي كانت خاضعة للفرنسيين من اجل استدراجهم إلى الحدود المغربية وبذلك يجد المغاربة أنفسهم وجها لوجه أمام العدوان الفرنسي ما سوف يزيد عبئا جديدا في النفقات إذا ما شهدت المنطقة عهدا تحرريا. (**Charles André julien, 1964, p. 195**)

وبهذا دخلت المغرب والجزائر عامة وقبائل الحدود خاصة والقوات الفرنسية مرحلة من الفوضى ولا استقرار بفعل استمرار المناوشات بين قبائل الحدود المغربية والجزائرية والقوات الفرنسية، هذا بعدما تأكدت فرنسا من سيطرتها وبداية تراجع مقاومة الأمير عبد القادر فبدأت تسير وفق إكمال مشروعها في رسم الحدود بين السلطة الجديدة والأقاليم الواقعة تحت سلطة المغرب.

2– معاهدة لالا مغنية 1845:

1.2ظروف انعقادها:

إنَّ مخلفات العهد الاستعماري لكل من فرنسا واسبانيا بأقصى الجزء الغربي لمنطقة المغرب العربي، وخاصة ما يرتبط بهذه المخلفات من القضايا الحدودية والترابية، شكلت أحد أهم أسباب التوتر والنزاع بالمنطقة فاستهدفت كل من الجزائر والمغرب عبر ما يسمى اتفاقية لالا مغنية كمحاولة لوضع حدود وفق الأطماع الاستعمارية والتي جاءت في ظروف استثنائية.

بعد اتفاق طنجة 1844م عملت فرنسا على إحكام قبضتها على الجزائر وذلك بتحديد الحدود بين البلدين فقامت بأعمال تمهيدية باستشارة كبار الموظفين القدامى في الحكومة العثمانية بالجزائر. مثل **حميدة سقال** الذي كان حاكما لتلمسان **ومصطفى بن إسماعيل** وشيوخ من أعيان الكراغلة والقبائل الجزائرية المحاذية للحدود حيث ساهمت شهاداتهم ومعلوماتهم الوصفية في رسم الحدود بين البلدين بالإضافة إلى معلومات أخذت من فوا بيرق الاسباني ورسم **مارتابوي**. الذي عرض فيها خريطتين لنقاط الحدود وبمقياس واحد من مئة ألف، واحدة بالفرنسية والأخرى كتب عليها **روش** بالعربية أسماء القبائل والتضاريس وغيرها حيث سافر إلى وجدة واتّصل بالمفاوضين المغاربة وهما **الطالب بن حميدة قاضي وجدة وسيدي احمد بن اخضر السلاوي**[5] مندوب السلطان الخاص ووضع روش قواعد للتفاوض وذلك استنادا لمشروع **لاموسيير** وبعد أربعة أيام من المفاوضات قبل المشروع المعاهدة وإمضاء **دي لاري**[6] والطالب حميدة بالأحرف الأولى في مغنية.

2.2بنودها:

- ✓ تستمر الحدود على ما كانت عليه في العهد العثماني.
- ✓ تعيين خط الحدود. وهنا توضح على انَّه من كان غربي الخط يعني الحد لإيالة المغرب وما كان شرقي الخط فلإيالة الجزائر.
- ✓ تعيين بداية ونهاية الخط الحدودي. وهذا وفق مبدأ التعمير السكاني لقبائل الحدود.
- ✓ الصحراء مشاعة. لا حدّ فيها بين الجانبين لكونها لا تُحرث وإنما تبقى مرعى فقط لعرب الايالتين.

– الأراضي الموجودة قبلة القصور هي فلاة لا تحتاج إلى تحديد.

– توزيع قبائل القصور بين البلدين. وجاءت كالتالي: قصور فكيك وقصر ايش لعمالة المغرب، وأما عين الصفراء والصفيصيفة وعلّة وتيوت وشلالة والأبيض سيد الشيخ و بوسمغون فلعمالة الجزائر.

– عدم رد أي شخص من الرعيتين لجأ إلى الطرف الأخر.

– تقسيم الحدود إلى ثلاثة أقسام من البحر المتوسط إلى مناصب كيس ومن مناصب كيس إلى ثنية الساسي .ومن ثنية الساسي إلى الأطلس الصحراوي، ويمتد خط الحدود من البحر المتوسط شمالا إلى خط الدائرة 32 درجة وهي شمالي العبادلة بداية الصحراء ووزعت القبائل كالتالي: التابعة للمغرب كل من بنو قيل، المحيا ، الطبأ، حميان الجنبة، عمور الصحراء، أولاد سيد الشيخ الغرابة، أما القبائل التابعة للجزائر هي: اولاد سيد الشيخ الشراقى، كل من قبائل الحميان ما عدا حميان جنبة وقسمت القصور كالتالي: قصور ايش وفقيق للمغرب وعين الصفراء وصفيصيفة وعسلة وتيوت وشلالة والبيض وبوسمغون للجزائر وهذا في البند السادس. (**مكي جلول، 1993، ص 148**)

هذه الحدود التي اعتمدت في التقسيم الحالي لا تعتمد على التضاريس والطبيعة كالجبال والأنهار والوديان التي تُمثل حواجزا طبيعية تُحدد بوضوح عمالات كل دولة ولا تستند هذه الحدود إلى المسلمات الـ تاريخية مثل ما اعتمد عليه في الزَّمن البعيد بين الجزائر والمغرب "موريتانيا قيصرية". حيث الحد الفاصل كان هو وادي ملوية منذ عصر النوميدي إلى العثماني هذه الأخطاء في التخلي عن القديمة يرجع إلى:

- ✓ عدم معرفة المفاوضين الفرنسيين لمواقع الحدود بين الجزائر والمغرب.
- ✓ عدم اطلاعهم على كتب التاريخ والجغرافيا العربية والإسبانية.
- ✓ مغالطة المفاوضين المغاربة للمفاوضين الفرنسيين.
- ✓ تسرع المسؤولين الفرنسيين لوضع حدّ لهجومات الأمير وعزله عن المغرب.
- ✓ الضغط الإنجليزي والإسباني على المفاوضين الفرنسيين بسبب مسالة الحدود وبحث فرنسا عن الأمن بأي ثمن.
- ✓ المصالح الشخصية ما أسفر عن نتائج: نقل الحدود من وجدة إلى وادي قيس شرقي وجدة واعتراف فرنسا بها رسميا، وضم القبائل الجزائرية للمغرب حميان، أولاد جنبة، عمور الصحراء، أولاد سيد الشيخ الغرابة وضم القصور الجزائرية للمغرب فجيج، ايش واعتراف فرنسا بها

بعدما أخذها المغرب من الجزائر أواخر العهد العثماني شرقي وجدة وجنوب سجلماسة. ترسيم معالم هذه الحدود بخريطة لترسيخها ما يضمن لفرنسا حرية الدخول للمغرب لمتابعة الثوار الجزائريين. **(مكي جلول، 1993، ص 152)**

فكان تدخل الأمير عبد القادر عن طريق تقديم عريضة لكل القبائل المغربية بالحدود الجزائرية معلناً فيها عن الاحتجاج ضد هذه الاتفاقية مع زيادة ضغط ممثل بريطانيا بالمغرب الذي رأى في الاتفاقية إضرارا بالمصالح التجارية لبلاده، فطلب السلطان من المفاوضين الفرنسيين المباشرة في تحديد الحدود مع إبعاد كل مادة تخص التجارة. لكن **روش** وبحنكته عمد إلى أعمال دبلوماسية وأخرى ترهيبية وترغيبية، حيث توصل به الأمر إلى استخدام الرشوة وإقناع **بوسلهام** بضرورة مصادقة السلطان ليكتب له: "نحن نود مخلصين إنهاء هذه المسألة بتسوية ودية والحدود بين وجدة وتافنة معروفة جيدا. "صادق السلطان على النص الرسمي للمعاهدة بالفرنسية والعربية تحت ضغط بوسلهام وتهديد **ليون روش**. حيث اعتبرت فرنسا اتفاقية لالا مغنية من جانب إطارها الدولي اتفاقية سلام بينها وبين المغرب ولعلَّ ما يؤكد هذا رسالة **دي لاري (Delarue)** إلى وزير الحرب الفرنسي عشية توقيع اتفاقية لالا مغنية[7]: "وأتوقّع أن تكون أكثر من ذلك عندما نقوم بنشر مضامينها فهي في الواقع لم تسمح لنا بإقامة حدود غربية مثلما كانت أيام الترك ولكنها أكثر وضوحا ودقّة ... ". باختصار فاتفاقية لالا مغنية هي معاهدة سلام. **(مزيان محمد، 2013، ص 41)**

2.3نتائج اتفاقية لالا مغنية:

- ✓ نقل الحدود من وجدة إلى وادي كيس[8] شرقي وجدة.
- ✓ اعتراف فرنسا رسميا بهذه الحدود.
- ✓ ضم قبائل جزائرية إلى المغرب، هي: المحيا، وحميان الجنبة، وعمور الصحراء، وأولاد سيدي الشيخ الغرابة.
- ✓ ضم قصور جزائرية إلى المغرب، وهي: فجيج[9] ، وإيش .
- ✓ اعتراف فرنسا رسميا بما استولى عليه ملوك المغرب من الجزائر في آخر العهد العثماني شرقي وجدة وجنوبي سجلماسة.
- ✓ ترسيم معالم هذه الحدود بخريطة لترسيخها
- ✓ تصدي السلطان للمقاومة الجزائرية ولقائدها بكل الوسائل

حسب إبراهيم حركات فإن اتفاقية لالا مغنية أدت إلى تجريد المغرب من أراضيه الممتدة من غرب وادي تافنة، وأدخل قسم من الجنوب الشرقي في تراب الجزائر، ظهور تقارب مغربي فرنسي ضد الأمير دفعت المعاهدة قبائل المغرب الشرقي والريف إلى الثورة ضد السلطان إلى مواصلة دعمها للمجاهدين الجزائريين اعتبر المغاربة هذه اتفاقية عار وخزي للأمة، ومن ثمة راحوا يعرضون البيعة على الأمير ويستنفرون أنفسهم للجهاد ضد الكفار، ظهور بوادر انشقاق في صفوف البلاط المغربي على نفسه فقسم مؤيد للسياسة الملكية تجاه الأمير عبد القادر وقسم معارض وموالي للأمير. وأظهرت السلطان بمظهر الضعيف والخنوع للقوى الأجنبية. و من خلال النتائج التي أسلفنا ذكرها نلاحظ أن ميزان العلاقات بين المغرب والأمير تغير من موقف المؤيد لمقاومته إلى موقف العدو الذي يجب ملاحقته، كما تغيرت العلاقات الفرنسية. (**بالعربي نور الدين، 2017، ص109**)

4.2 تأثيرات بنودها على قبائل الحدود:

رغم أنَّ هذه الاتفاقية نصَّت على إبقاء استمرارية الحدود التي كانت بين المغرب والدولة العثمانية هي نفسها بين المغرب الأقصى والجزائر. إلّا أنّها وضعت تغييرات على شكل تقسيمات أدت إلى تغيير الحدود بين الجزائر والمغرب مرارا من واد ملوية[10] إلى تافنة وانتهت بأخذ وجدة وفقيق من الجزائر كما أنها تركت صحراء الجنوب الوهراني في وضعية غامضة. (**Charles André julien, 1964, p. 200**)

إنَّ استثناء الجنوب الوهراني وقبائل الحدود المتاخمة مبنية على قاعدة الانتماء الديني الذي أُسس على أساس المجموعات البشرية والتي تدين بالولاء وليس على أساس جغرافي أو إقليمي (**عمرو سعد الله، 2007، ص 346**) وهذا ما يعكسه البند الرابع إنَّ الصحراء مُشاعة لا حدَّ فيها وهو ما خلق صراع بين القبائل الحدودية وسلطة المخزن هذه الأخيرة وجدت صعوبة في ضبط الاستقرار التي أفسدته بفعل الاستغلال عن طريق فرض الرسوم ممّا أدى إلى تدخل السلطة الفرنسية تحت ما يسمى إعادة النظر وفق إضافة بنود تكميلية لهذه المعاهدة.

كما أنَّ الموقع الجغرافي للمناطق الجنوبية بما فيها تندوف وبشار والجنوب الوهراني عامة له أهمية لما يُمثله من منطقة اتّصال جغرافي ونقطة عبور بين الحواجز الجبلية التي ترتبط بمنطقة حوض الساوَرة والسهول العليا الوهرانية حيث شكلت درعاً أمنيا حيوياً بالنسبة للجهة الغربية من الجزائر وهنا نجد معبر فقيق الاستراتيجي الذي عمدت إليه سلطة المخزن من اجل ترسيم حدوده وهو ما

زاد الأمر تعقيدا خاصةَ بعد رغبتها في التَّوغل خلف الحدود الجزائرية الجنوبية. (**مقلاتي عبد الله، 2009، ص 428**)

إن هذه الاتفاقية في مضمونها ألغت ما يسمى بحقوق السيادة فيما تعلق بالصحراء على القبائل التي تقطن بها ما سيجعل استمرار الصعوبات دائمة الظهور نتيجة لوضعية السُّكان الرحل ما جعل السلطان المغربي يطالب بالارتباط القانوني والسيادي على مجال تلك القبائل مما سيعطي للسُّلطة الاستعمارية مجالاً آخر لفتح مسألة تثبيت الحدود وفق منظور التعاون والتبادل الاقتصادي لضمان استقرار وامتصاص المقاومة في الجنوب الغربي الّذي استثني بعدم انتماءه لأي سلطة وهذا ما جاء في رسالة سُجلت من طرف **لمارتينيز كومندار** عمالة وهران في تقرير الحكومة العام يلخص فيه انه في واقعَ هذه السياسة التي اعتمدناها على الدوام والمتمثلة في اجتذاب القبائل البدوية من الرحل وتثبيتها والاحتفاظ بها تحت سلطتنا. (**humat Ismael, 1993, p. 398**) و مع ذلك يمكننا التساؤل أنها لا تظهر بأن المسلمون يقبلون بسهولة السيطرة و تحكم المسيحيين فيهم، لكن مصالحهم ستقودهم لمظهر من مظاهر الخضوع للآخرين، لكن هذه الحالة ستظل غير مؤكدة ومشكوك فيها.كما يبدوا أن هدفنا الوحيد هو ترسيخ إقامتنا بقوة في وسط هذه الساكنة وانتهاز فرصة غياب الحدود بتطويق القبائل قبل خطر الاضطراب لغاية اليوم.

إنَّ معاهدة لالا مغنية أوجدت صعوبات كونها اختصرت ما هو مبالغ فيه حول ما جنته السلطة الفرنسية من خلق مشاكل لكونها أعطت وعودا مع عدم وجود حدودا أصلا وهذا ما يظهر انها تجنبت رسم خط جغرافي واضح المعالم بعدما تغيرت الحدود الى ملوية. كما انه لم ترد لجنة دولية خاصة لترسيم الحدود التي أصلا كانت موجودة من العهد العثماني او في المطالبة الوهمية بالحدود التي تسميها السلطة المغربية أطروحة الحق التاريخي. (**العقاد صالح، 1993، ص 123**)

من خلال هذ ه الانعكاسات التي خلفتها معاهدة لالا مغنية والتي تفسر في مجملها عودة السلطة الفرنسية في توضيح وتغيير منحى معاهدة ترسيم الحدود إلى إصدار بروتوكول يدعم الجانب الاقتصادي و التجاري خاصة بحكم الموقع الاستراتيجي لهذه المنطقة. وهذا ما يجسده بروتوكول 1901 م وملحقه 1902م.

3– وضعية الحدود في صياغة بروتوكول 1901م:

1.3أسباب صدوره:

شعرت الحكومة الفرنسية بخطورة الوضع المتدهور على الحدود خاصة بعد تعاظم نفوذ بعض الدول الأوروبية القوية بالمغرب، وأمام التنافس الشديد مع بريطانيا وألمانيا في مطلع القرن 20م. احتلت القوات الفرنسية الواحات الجنوبية فكثرت حوادث الحدود وتفاقم النزاع بين الطرفين ما جعل فرنسا تحتج وتُنذر المغرب من المسألة ففي 28 مارس1901م سلّم الوزير الفرنسي في طنجة تحذيرا للمخزن حول هجمات القبائل المغربية على القوافل الفرنسية المتجهة نحو زوزفانة والواحات الجنوبية وحمّلت المخزن مسؤولية مباشرة في هذه الحوادث مما جاء فيه "إنّ الحكومة الفرنسية قد أوضحت أن لا مطمح لها في الأراضي المعترف بأنها مغربية حسب معاهدة 1845م". لذلك عملت السلطات المغربية على إثارة مسألة الواحات على الساحة الدولية لتدويل القضية وفي نفس الوقت سعت المصالح الاستعمارية على إتمام الخط الحديدي.

وفي هذا المضمار بدأت السلطات الفرنسية في الاتصال بالحكومة المغربية بشأن دراسة المسائل العالقة بالحدود ولهذا بعثت الحكومة المخزنية وزير خارجيتها السيد عبد الكريم بن سليمان إلى باريس كسفير مفوض ليتباحث مع وزير خارجيته الجمهورية الفرنسية (دي لكاسي) (**délcassé**) واستقرت المفاوضات على عقد بروتوكول يوم 20جويلية 1901م الذي تضمّن إتمام اتفاقية لالا مغنية 1845م. وتمديد خط الحدود من ثنية الساسي نحو الجنوبُ ثم تحديد خضوع الأهالي القاطنة على الحدود وخاصة قبائل ذوي المنيع و أولاد جرير وأخيرا الإعتراف المغربي عن طريق المخزن بشرعية التواجد الفرنسي في الواحات (توات) على طريق زوزفانة وواد الساورة. (**خير محمد فارس، 1961، ص143**).

كما اتّفقت الحكومة الفرنسية والشريفية على الأحكام التالية التي تتطلبها ما يسمى بحسن الجوار والذي جاء على شكل البنود التالية:

الحفاظ على إحكام معاهدة السلام والصداقة الجيّدة وتعيين الحدود المبرمة بين الدولتين في عام 1845م. سوف يكون المخزن قادرا على إنشاء حراسَ للمراكز الجمركية أو بشكل آخر تكون في نهاية الأراضي القبائل التي هي جزء من مملكة المغرب بالمكان المعروف باسم ثنية الساسي الى قصور إيش أو إقليم فقيق. إنّ أهل قصور فقيق وقبيلة لعمور الصحراء سيواصلون استخدام مزارعهم ومياههم كما في الماضي، إذ كانوا يملكونها خارج خط السكة الحديدية على الجانب الشرقي فإنهم سيتمكنون من استخدامها بالكامل بدون أن يتسببوا في مشاكل ستمكن الحكومة المغربية من إنشاء اكبر عدد ممكن من مراكز حراسة الجمارك كما تريد، خارجا عن الخط الذي

يعتبر تقريبا الحد الأقصى لمسار قبيلة ذوي المنيع وأولاد جرير والذي يمتد من نهاية إقليم فقيق إلى سيدي أدّكار عبورا بواد الخرْوع ويصل إلى المرورة التقاءا بواد تلزاز وواد قير، كما يُمكنها تأسيس مراكزا للحَراسة الجمركية على الضّفة الغربية لواد قير بمقدار **15كم** فوقَ قصورٍ اقلي في المقابل ستنشئ الحكومة الفرنسية مكزا لمَحراسة الجمركية على خط دجنان، إدّار، مرورا بالجانب الشرقي من جبل بشار وصولاً إلى واد قير. (**Pierre Albin, 1912, p. 297**)

أما بقية البنود 9,8,7,6,5 درست أوضاع وتقييم قبائل الحدود وتحديد وتنظيم التجارة بين القبيلتين وهذا في ظل بروتوكول يتجنب صعوبات الصراع مستقبلا لكن في المقابل وضع هذا البرتوكول نقطة صراع وهو عدم مطالبة القبائل الحدودية بين الحكومتين بحقوقهم أو تعويض مالي خاصة بعد انضمام كل من أولاد جرير وذوي منيع إلى السلطة المغربية ولكن لهم حرية اختيار أي سلطة تتوالى إدارته فهنا سيعود الصراع من جديد لكن بوجه آخر وهذا ما سيتم تنظيمه ببرتوكول ثاني. كما أوضحا كلا من السلطتين المغربية والفرنسية انه سيعزز هذا البرتوكول بشكل نهائي اتفاقهما والدعم المزدوج والمتبادل في ظل الظروف التي تتوافق مع ظروف كل منهما وهذا بعد إنشاء حراسة الجمارك المنصوص عليها في بروتوكول باريس الأول لتحصيل الرسوم الجمكية كان أمرا مستحيلا في الظروف الحالية فقد تأجل إلى الوقت الذي يكون فيه ممكنا. ما جعل البروتوكول الثاني يطرح على أروقة باريس من جديد. (**Pierre Albin, 1912, p. 299**)

2.3ملحق البروتوكول الثاني 20 أفريل إلى 07 ماي 1902م:

تمَّت فيه مناقشة عملية إحصاء حقوق الضرائب وفرض الرسوم في الأسواق المختلطة بين القبائل الحدودية ويتم تحديد هذه الرسوم في نهاية كل عقد. كما يتم تقاسُمها بالنّصف بين وكلاء الحكومتين المغربية والفرنسية شرط أن تبقى لكل حكومة خيار إنشَاء الحقوق الَتي تراها مناسبة، لكن الأسواق الجزائرية ستعتمد حصرا على السلطات الفرنسية ومذكورة في المادة الثانية ومع ذلك يَمكن للحكومة المغربية وضع وكيلا هناك لمنع التهريب عندما يصل المغاربة إلى السوق الجزائرية كما أنّ الأسواق المغربية ستعتمد حصريا على الحكومة الشريفية ويجوز للحكومة الفرنسية تنصيب أحد وكلائها. ستكون الأسواق المختلطة المفتوحة أمام الحكومتين بشكل مشترك والرسوم التي ستدفع

بالعملة الفرنسية أو الحسانية. وفي 07 ديسمبر 1908م قدَّم الجنرال ليوتي المحافظ الأعلى للحدود

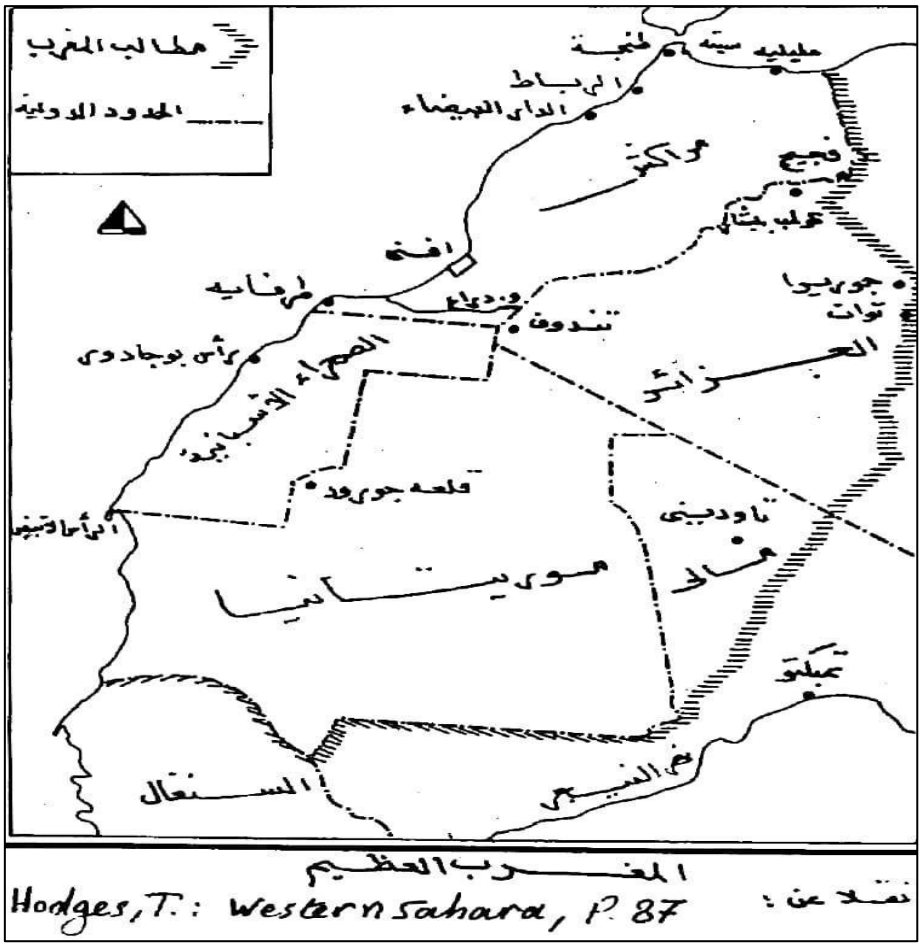

تقريرا إلى حكومته يتضَّمن برنامج شامل حول تنظيم التجارة و مناطق عبورها عبر الحدود والذي يستند على اتفاقات (1901–1902م) بين المغرب وفرنسا، حيث شرع في تطبيق هذا البرنامج خلال سنتين 1910/1909م. (**Pierre Albin, 1912, p. 312**)

خريطة: المطالب الحدودية للمغرب

المصدر: **الصباغ عبد اللطيف محمد** (1992)، الصحراء في العلاقات الدولية (1830–1989)، رسالة ماجستير، كلية الآداب جامعة الزقازيق مصر،خريطة رقم 11.

الخاتمة:

لقد تَعدّدت أسباب وأهداف الاستعمار الفرنسي للجزائر والمغرب وبالتالي أنتجت سياسته مختلف الوسائل لتثبيت هذا التواجد الكولونيالي، والذي لقي في بداياته مقاومات من كلا البلدين لطرده، إنّ هذه الوسائل قد خلقت ظروف بدورها أعطت واقعاً آخرا بين البلدين المتجاورين وهذا بعد الأطماع الجغرافية والإستراتيجية للاستعمار في مناطق النفوذ التي تجمع البلدين على الحدود ما طرح مسألة تحديد الحدود بينهما والتي كانت واضحة منذ التواجد العثماني في الجزائر واعتبرت مسألة الحدود بين الجزائر والمغرب نقطة تحوّل في العلاقات الجوارية بينهما وهذا نتيجة للظروف التي أفرزتها ما جعل شعوب البلدين يفقدون ثقةَ نجاح المقاومة المشتركة خاصة بعد نفي قائدها الأمير عبد القادر، الذي عمل على توحيد قبائل الحدود المتاخّمة من أجل مقاومة مشتركة ضد الاستعمار التوسعي .

إنَ معاهدة لالا مغنية لم تأتي من أجل ترسيم الحدود بشكل رسمي لأنها تتماشى والحدود الموروثة بقدر ما جاءت من أجل ضمان تواجد السلطة الفرنسية كإمبراطورية توسعية في منطقة المغرب العربي الكبير، ودليل على ذلك استثناء منطقة الجنوب الوهراني مستهدفة فيه مناطقه الإستراتيجية للحفاظ على أملاكها

التنافس الاستعماري والمتمثل في كل من بريطانيا واسبانيا والتي حرّكهما الدافع الاقتصادي وهذا ما يفسره تجديد اللقاءات بين السلطة الفرنسية والدولة المغربية والتي توجت بوضع بروتوكول 1901م وملحقه 1902م الذي جعل من الاتفاقية السابقة مسألة وضع قواعد تنظيمية من أجل التجارة والجمركة ومضاعفة القوات الأمنية على المناطق الحدودية بغرض استقرار التجارة بين القبائل المتواجدة على حدود كلا البلدين وهذا ما تَطلّبه الواقع إذْ تبقى منطقة الجنوب الوهراني بدون تحديد لضمان استقرار وحفظ الأمن والنظام السابق التي تعرفه هذه القبائل وهو النظام الاجتماعي القبلي الذي يحفظ استقرار الأفراد ويضبط الاحترام خاصة وأنها كانت منطقة لا تعرف سلطة محددة .

ومن خلال أسلوب الكتابة يتضح أن الطرف الفرنسي هو الذي أملى شروط المعاهدة على الطرف المغربي، كما أن تقسيم الحدود لم يحترم القبائل وانتمائها فجعل بعض القبائل نصفها مغربية ونصفها الآخر جزائرية. وبعد تحليلنا لمضمون معاهدة ة لالا مغنية، نجد أن هدف فرنسا من

عقدها هو تعيين الحدود حتى تتمكن من ملاحقة الأمير عبد القادر داخل الأراضي المغربية بكل حرية، وإجبار المغرب على التوقف عن دعمه حكومة وشعبا ومحاربته.

جعلت هذه الاتفاقية بعض القبائل نصفها في الجزائر ونصفها والآخر في المغرب، بالرغم من أنها كانت قبيلة واحدة تجمع بينهم عدة روابط، ومن أمثلة القبائل التي قسمت إلى قبائل جزائرية ومغربية هي: قبيلة أولد سيدي الشيخ: فبموجب الإتفاقية أصبحت منقسمة قسمين، أولاد سيدي الشيخ الغرابة (وهم الذين يقطنون بالمغرب)، وأولاد سيدي الشيخ الشراقة (وهم الذين يقطنون بالجزائر)، التحالف الفرنسي المغربي الذي خلفته اتفاقية لالا مغنية أثر على مقاومة الأمير عبد القادر، حيث بدأت في التراجع أولا ثم استسلامه ونهاية مقاومته، كما كشفت معاهدة لالا مغنية عن تواطأ الإستعمار الفرنسي مع السلطة المغربية في أخذ أراضي جزائرية لتصبح أراضي مغربية مثل فقيق و وجدة و غرسيف.

على حسب معطيات الاتفاقية والبروتوكول التي جاءت لإكمال المشاريع الاستعمارية في المنطقة المغاربية والتي استهدفت بذلك مواقع إستراتيجية مثل الجزائر والمغرب مراهنة على مسألة بث الصراع حول الحدود ومُستغلة العصبية القبلية العربية الموروثة التي تتوق للسيادة والتوسع وهو ما نستشفَه من أثر العثمانيين في المنطقة التي مازالت انعكاساته تتطور بتطور الظروف والمصالح وهذا ما تُحرِكه مرجعيات مسألة الحدود التاريخية. بالرغم من أنَّ الحدود بين البلدين مرسّمة وواضحة المعالم، فمازال البعضِ من حينٍ لآخرٍ يطرحُ بعض التّساؤلات حول ماهيّتها و حقيقتها و شرعيتها و ليس أفضل من تتبع الموضوعِ تاريخيا من أجل تبيين تفاصيله و تطوراتَه و مراحله.

التعليقات:

[1]**كلوزيل:** ضابط وقائد فرنسي، تقلد عدة مناصب في الجيش والسفارة الفرنسية بإسبانيا.ينظر موسوعة المعرفة التاريخية ص 13.

[2]**دار مريمون:** جنرال فرنسي تولى منصب حاكما عاما لمكتسبات الفرنسية في شمال أفريقيا 1837 م قام بتنظيم حملة على منطقة ثنية. ينظر موسوعة المعرفة التاريخية ص 13.

[3]**لمورسيير** : جنرال فرنسي، ورجل دولة، برز اسمه أثناء حرب الجزائر، ثم أصبح قائدا للقوات الفرنسية في الإمارة البابوية.

[4]**بوسلهام**: بوسلهام بن علي المؤذن البوجنوني المكناسي، فقيه حسوبي ميقاتي مقرئ السلطان تولى وظائف في شروط السلم مع فرنسا ووقع معاهدة طنجة 1844، وساعد على توقيع معاهدة مغنية 1845. ينظر (**مكي جلول، 1993، ص 144**).

[5]**أحمد الأخضر السلاوي**: هو أخ عبد السالم السلاوي الباشا سابقا، وهو كاتب اتفاقية لالا مغنية، كان يجهل الحدود الجزائرية المغربية عكس حميدة بن علي الشجعي.

[6]**دي لاري**: الكونت أصبح ملازما في 1814م، والتحق بالسفارة الفرنسية بإسطنبول في مارس 1815م، أرسل إلى روسيا في بعثة الأقاليم الجنوبية، وفي 1845م أصبح حاكم لإقليم قسنطينة، وكلف بتحديد الحدود بعد 1845م (**بالعربي نور الدين، 2017، ص 147**).

[7] **لالا مغنية**: معاهدة نسبة إلى المكان إلي عقدت فيه وهي قلعة أنشأها بيجو في أبريل 1844م، عند مقام مغنية على الضفة الغربية لوادي تافنة وعرفت هذه القلعة باسم لالا مغنية.

[8]**فجيج**: هو إقليم واسع يمتد على مساحة تقدر بـ 900 كلم، ويحتوي على واحات كثيرة بها ثمانية قصور أشهرها العابد وزناته.

[9]**وادي كيس**: يفصل بين الحدود الجزائرية والمغربية. ينظر إلى (**مكي جلول، 1993، ص 117– ص118**).

[10]**واد ملوية**: نهر كبير ينبع من الأطلس في ناحية الحوز، على بعد نحو خمسة وعشرين ميل من مدينة كرسلوين، فيجتاز أول بعض السهول الوعرة اليابسة ليصل إلى سهل أكثر وعورة وييسا بين مفازات أنكاد وكرط، يمر في سفح جبل بني يزناسن، ويقطع هذا النهر في الصيف خوضا على طول مجراه كله. ينظر، (**الحسن بن محمد الوزان الفاسي، 1983، ص 250**).

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1- الحسن بن محمد الوزان الفاسي: وصف إفريقيا، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983.

2- العربي إسماعيل، المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

3- الصباغ عبد اللطيف محمد، "الصحراء في العلاقات الدولية (1830–1989)، رسالة ماجستير، كلية الآداب جامعة الزقازيق مصر، 1992.

4- العقاد صالح، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)، مكتبة ألنجلو المصرية، القاهرة، 1993.

5- بالعربي نور الدين، معركة أيسلي وانعكاساتها على المغرب الأقصى ومقاومة الأمير عبد القادر، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، الجزائر، 2017.

6- تشرشل شارل هنري، حياة الأمير عبد القادر، الدار التونسية للنشر، تونس، 1974.

7- خير محمد فارس، المسألة المغربية 1900–1912، معهد الدراسات العربية، القاهرة، 1961.

8- شويتام ارزقي، مواقف الدول من الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830م، مجلة الدراسات التاريخية، جامعة الجزائر، 1992.

9- عمرو سعد الله، الحدود الدولية (النظرية والتطبيق)، دار الهومة، الجزائر، 2007.

10-مزيان محمد، جذور النزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب، مجلة كان التاريخية، 2013.

11- مقلاتي عبد الله، العلاقات الجزائرية المغربية إبان الثورة التحريرية، وزارة الثقافة، الجزائر، 2009.

12-مكي جلول، مسألة الحدود بين الجزائر و المغرب (1234–1847)، رسالة ماجستير، معهد التاريخ جامعة الجزائر، 1993.

13-مياسي إبراهيم، التوسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري (1881م/1912 م)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996.

المراجع باللغة الأجنبية:

14- Charles André Julien, Histoire De l'Algérie Contemporaine La Conquête Et Le Débuts De La Colonisation (1830/1871), Ed Casbah, Alger, 2005.

15- Charles-André julien, histoire de l'Algérie contemporaine, paris, 1964.

16- Georges Yver, Documents Relatifs A La Guerre Franco-Marocaine De 1844, In Revue Africaine, N°54, 1910.

17- Henri. Garrot, Histoire Générale De l'Algérie, imp cvbn, Alger, 1910.

18- humat Ismael, histoire de Maghreb, paris, 1993.

19- Pierre Albin, Les Grand Traites Politiques, Sixième Edition, Paris, 1912.